تقرير مؤسسة "فريدريش ايبرت" عن مؤتمر "فن الحوار"
في فندق فينيسا ـــــ بيروت يومي 18 و19 تشرين الاول 2016

اعداد: فاطمة حوحو

تحت عنوان "فن الحوار"، نظمت مؤسسة "فريدريش ايبرت" بالتعاون "المركز المدني للمبادرة الوطنية"ـ يومي الثلاثاء والاربعاء الموافق في 18 و19 تشرين الاول 2016، مؤتمرا في فندق فينيسيا ـــــ بيروت، بحث في موضوعة الحوار على كل المستويات الفكرية والعملية، مستعرضا التجارب المختلفة في المؤسسات والمجتمع المدني على كل الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

الجلسة الافتتاحية

افتتح المؤتمر الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء، بجلسة افتتاحية القى خلالها **طلال الحسيني** عن "المركز الوطني للمبادرة الوطنية" كلمة ترحيبية، مشيرا الى ان "حوارنا هذين اليومين هو الحوار نفسه، لا الحوار في موضوعات الحوار، هذه الموضوعات التي انتقلت من كونها في عداد المسائل المطلوب صواب الرأي فيها او في عداد المشكلات المطلوب حسن التدبير في حلها، الى ان تكون قضايا عالقة مزمنة، وذلك بنوع من المخاطبات تسمي نفسها حوارا وهي اقرب الى المناظرات بل الى المنافرات، حتى غدت كلمة الحوار مشحونة بمعاني المداورة والمماطلة وتجنب العمل". واكد ان "السبب الاهم في هذه الدعوة هو تصورنا ان الحوار كما نفهمه في المركز المدني، انما هو السبيل الذي لا بديل من سلوكه لكي يكون لنا حياة وطنية واحدة".

ثم القى **آخيم فوخت** كلمة باسم "فريدريش ايبرت" فاشار الى سروره بهذا المؤتمر الهادف الى تحليل فن الحوار، معتبرا انه "ينعقد في لحظة حاسمة". وقال ان "الحوار وجد للمساهمة في حل اي نزاع بطريقة سلمية، ذلك ان عدم وجوده يصعب الامور وهو يسهم في الوقاية من النزاعات". ولفت الى التعاون الذي حصل مع المركز المدني من خلال عقد مؤتمر عن الطائف السنة الماضية، مذكرا بان لبنان على مفترق طرق حيث لم ينتخب رئيس للجمهورية بعد والمجلس النيابي ممدد له والمستقبل غير معروف، والنزاعات شرسة مما يهدد العقد الاجتماعي". ورأى انه لا مفر من الحوار كطريقة غير تواجهية لايجاد قواسم مشتركة وارضية للكلمة وتغليب المنطق حتى لا تتدهور الاوضاع وتتغلب الكيديات العقيمة". وشدد على "اهمية الحوار المستدام لا ان يكون الحوار مؤقتا وعلى معايير الحوار والخيارات التي يمكن تتخذ تبعا للظروف". ولفت الى "ضرورة معالجة العقبات التي تقف امام الحوار لا سيما في ظل حال القلق الموجودة اليوم حيث هناك اتجاه للشعبوية في عالم السياسة ونزعات تسلطية تؤدي الى التطرف".

وكانت كلمة لرئيس مجلس النـواب السـابق **حسين الحسـيني** قـال فيهـا: "لقـد جرب بعض اللبنانيين، ضد بقية اللبنانيين، التخلص من سلطة دولة والعيـش خارجهـا أو الإحتفاظ بمكاسب دولة والتشبث بمراكزها، فما خلصوا إلا إلى العيش في عــراء القهر، وما حفظوا إلا أعباء العزلة وأخطار العداء"، مشددا علـى ان "مـا ينفـع بلادنـا ويعيد حريتنا ويحرر أرضنا ونجعل عيشنا كريما ونكون في مصاف الدول والشـعوب، نأخذ ونعطي، نشارك في مصير العالم".

واوضح انـه «منـذ الشـهور الأولـى لنشـوب المحنـة اللبنانيـة، شـهدنا ظهـور الحـوار وانقطاع الحوار مرات كثيرة، وفـي كـل مـرة كـان يظهـر الحـوار كـأنه مـن ظـواهر الحرب لا من مقدمات السلام"، معتبرا أن "للحوار، كي يكون سـبب وفـاق وسـبيل سلام، شروطا أهمها أن يحمله ويحمل عليه، تيار سلام فاعل حقا، بفعل مؤسســات المجتمع الثابتة وهذا ما لم يكن من قبل، رغم وجود القناعـة وتـوافر الرغبـة، وثـاني هذه الشروط، هـو وضـوح مسـلمات الحـوار، فتثمـر الثمـار المطلوبـة ويكـون منهـا مقاييس يحتكم إليها إذا ما ثار الخلاف، وهذا ما لم يكن من قبل رغم أن فـي تجربـة اللبنانيين من الوقائع والدروس الثابتة، ما يصلح لأن يكون مسلمات وافية بالغرض". ورأى أن "مصدر قوة الدولة، بل إمكان وجودها، متعلق بمدى انسـجامها مـع حقيقـة وجـود اللبنـانيين وحقيقـة انتمـاءاتهم، وبمقـدار اسـتجابتها لإرادتهـم فـي الإنفتـاح، والمشاركة في عالم اليوم"، موضحا أن " صفة المدنية التي أحب أن أصف بها هذه الدولة، ما هي إلا علامة ذلك الإنسجام وإشارة تلك الإستجابة، وما طريقنا إلى هــذه الدولة إلا طريق العدل والإعتدال".

كما تحدث مساعد أمين عام الإتحاد العام التونسـي للشـغل (لجنـة الحـوار الـوطني الرباعية التي نالت جائزة نوبل للسـلام) **مولدي الجنـدوبي** الـذي اسـتعرض فـي كلمته الوضع فـي تـونس "الـتي تخـوض منـذ 5 سـنوات مخاضـا عسـيرا علـى درب اسـتكمال مسـارها الانتقـالي بعـد ان نجحـت فـي التخلـص مـن اعـتى الانظمـة الديكتاتورية والاستبدادية في المنطقة العربية وقد كان م ن افـرازات هـذا المخـاض ظهور المجتمع المدني في بلادنا كفاعـل جديـد تميـز بتنـوع تركيبتـه المتشـكلة مـن مكونات مختلفة".

واكد "اننا فخورون بما تلقاه تجربة الحوار التونسية من تعاطف دولـي غـي مسـبوق وهو ما يحملنا مسؤولية المثابرة على هذا النهج واعتمـاده كخيـار اسـتراتيجي لادارة شــؤوننا السياســية"، مســتدركا "ان ذلــك لا ينبغــي ان يحجــب مــا ينتظرنــا مــن استحقاقات علـى درب الانتقـال الـديموقراطي الـذي باشـرناه منـذ انطلاق الثـورة، فمسارنا نحو الديموقراطية لا يزال همنا ولا تزال التحديات تتربصـنا علـى اكـثر مـن صعيد". وشدد على الحاجة الى جعل مكافحة الارهاب اولوية مطلقة ومشـتركة بي ن كل الدول لتجفيف منابعه".

الجلسة الاولى: الحوار في المستوى الفكري

الجلسة الاولى من اعمال المؤتمر ادارها الاستاذ في الجامعة اللبنانية **جودت فخر الدين** وتناول خلالها ثلاثة باحثين موضوعة الحـوار فـي المسـتوى الفكـري، اذ قـدم

استاذ الجامعة الاميركية في بيروت **طريف الخالدي** ورقة عن "الحوار في تاريخ الفكر العربي" الذي بدأ مداخلته بتقديم بعض التعريفات للفظة الحوار، موضحا ان "غاية الحوار هي ان نتحاور أي نحور وندور لنصل الى حقيقة ما فيما غاية الجدل هي ان نتغلب على الخصم بغض النظر عن الحقيقة".

وفي رأيه ان "للحوار حيز منفصل عن الجدل بالنظر الى غايته ومبتغاه، معتبرا انه "من الانسب ان نسمي ما يسمى اليوم طاولات حوار بتسميتها طاولات جدل".

وتطرق الى مسالة الحوار كمحك للقضايا الاسلامية ـــ العربية، في عصور ما قبل الحداثة، وقال: " ان الجدل يتعايش في القرآن عبر وضع المعالم مع اهل الكتاب كما مع الذين كفروا بالرسالة اما الحوار فيتردد بين الحين والاخر وتخاطب كل ذي عقل فتدعوه الى حيز متكافىء من الكلام الحر حول الوجود".

واشار الى "ان تبدل الزمن في الحضارة العربية بات هناك نوعان من الحوار احدهما داخلي والاخر خارجي"، معتبرا ان "الوصول الى الحقيقة هو سعي مشترك وليس تفردا بالراي"، مشددا على انه استنادا الى هذه المنهجية فان القرآن هو بداية المعرفة وليس نهايتها بالنسبة الى الجاحظ والعديد من اقرانه العلماء". واستعرض الحوار الخارجي أي الحوار بين الحضارة العربية ـــ الاسلامية وغيرها من الحضارات الاقدم او المعاصرة، معتبرا ان "هذه الحضارة عربية ــ فارسية ذات قشرة اغريقية". ورفض منطق صراع الحضارات، مشيرا الى "الحضارات لا تتصارع بل تتفاعل ويجب ان نتكلم عن تانغو الحضارات عن الصراع".

واستعرض استاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية **فارس ساسين** موضوعة "الحوار في الفكر الغربي"، فاشار الى "ولادة الفلسفة في القرن السادس قبل الميلاد، حيث شكلت ولادتها انتقالا للتبادل الحر في الامور الحياتية والسياسية الى الميادين البحثية". واوضح ان اصلاحات كريستيروس ادت ادخال السياسة الى الحياة الاجتماعية ـــ الدينية وعالج فكرة كيف يمكن ابتكار نظام يسمح بتوحيد الجماعات الانسانية التي تفرقها اوضاع اجتماعية وعائلية وجغرافية ودينية وما الوسيلة لانتزاع الافراد من ولاءاتهم القديمة والتقليدية وربطهم بمدنية يتساوى مواطنوها جميعا في ادارة الشأن العام وكان الحل في بناء مؤسسات ديموقراطية"، موضحا ان "اصلاحاته ادت الى تغيير جذري في الحيز المديني".

ولخص الاصلاحات السابقة بكلمتين العلمنة والمساواة، موضحا انه "اذا استقل النظام السياسي عن النظام الديني اعتبر الجميع متساوين امام القانون"، وانه في هذا الجو الجديد عاش "سقراط" وادخل الحوار منهجا الى قلب الفكر الاخلاقي والمعرفي أي الى الفلسفة وسبقه السفسطائيون الذين دخلوا الى المدينة (اثينا) لتاسيس مذاهب تستفيد من الديموقراطية وتجهزها بأمضى اسلحتها اتقان اساليب الكلام وتقديم الحجج المنطقية وذلك بغية الاقناع في المناقشة".

وتناول ما قدمه افلاطون بعد سقراط، اذ لجأ في مرحلة متاخرة الى الحوار مع الذات فقام بامتحان نظريات كثر ومحاولا البحث بامكانية تطبيقها السياسي، واعتبر ساسين ان "فكر افلاطون يشكل منظومة متماسكة حواراته مليئة بالاعتراضات

التي توجه الى مقولاته". وشدد على ان "الفلسفة فتحت ميدان حوار يتعدى الزمان ويناقش فيه كل فيلسوف ايا من الفلاسفة الذين سبقوه في أي عصر من العصور".

اما المتحدث الثالث في الجلسة، فكان الكاتب **طلال الحسيني** الذي عالج موضوعة "الحوار العام في شروطه اللبنانية"، فرأى بداية ان الحوار يكون عاما اذا كان لموضوعه صفة الشان العام وكان من الممكن ان يشارك فيه كل فرد معنيبه وقادر على الحوار وراغب فيه"، معتبرا ان عليه "شرط العلنية"، وموضحا ان "العلنية بالنسبة الى المعنيين بموضوع من الموضوعات هي في اصل ان يكون الموضوع شأنا عاما".

واوضح ان "مجال الحوار العام تبنيه وتحكمه القوانين، وعليه شرط قبول القواعد القانونية واحترامها وشرط توافر القواعد القانونية المؤاتية للحوار في نصوصها وفي تطبيقها"، مشيرا ان هذين الشرطين تفرضهما "واقعة القبول بالعيش المشترك في دولة واحدة وشرط السيادة المفروض بالواقعة نفسها".

وراى ان "منطق الطائفة الدينية بما هي طائفة الحق في ما يتصور اتباعها يجعل من قبولهم العيش المشترك بصفتهم الطائفية نوعا من التسليم الواقعي بالضرورة لا بالمشروع .... طالما ان السلام مضمون على مستوى الدولة وقد تتدهور الى حد النزاع بتلاشي الضمانة". وراى انه "في سياق القبول بالعيش المشترك يظهر الحوار وسيلة لا بديل منها، بينما تظهر المنافسة والقيود فيه بما لا يتناسب مع المهمة الموكولة اليه". وشدد على ان انه "لا ضرورة ان تكون الاديان مشاركة في الحوار لعدم جواز اسناد الافعال اليها".

وخلص الى التاكيد انه "فيما يلزم في المخاطبة حتى تكون حوارا وفي الحوار حتى يكون عاما بالاضافة الى شروط الحوار يمكن تقديره في خمسة شروط"، معددا اياها وفقا للاتي: اولا السيادة للبنانيين والعيش المشترك هو في ما بينهم اما يعود الى الطوائف وما يكون من العلاقات بالدول فحدوده حدود تلك السيادة. ثانيا القبول بالقواعد القانونية واحترامها قبل الحوار وبعده والشرط في هذه القواعد ان تكون مؤاتية للحوار في نصوصها وفي تطبيقها وفي تعديلها او الغائها. ثالثا الحق بالتخاطب العلني الحر وباستخدام ادواته. رابعا الكلام للمتكلم وعليه مسؤوليته وليس للطائفة او عليها او ما شابه. وخامسا الكلام في الموضوع بما هو شأن عام طلبا لتلك الصفة او انطلاقا منها.

نقاش

بعد ذلك، جرى نقاش فطرح **عبد الحليم فضل الله** ملاحظتين الاولى حول الحوار نفسه، معتبرا انه "لدينا نوعين من الحوار من اجل الحقيقة البحث عن الحقيقة ذات المرجعية العقلية والمعرفية ولكن اذا كانت الحقيقة ذات خلفية اجتماعية ـــ اقتصادية وسياسية فهناك شرط عدم التنازع حول المصالح، والسؤال هنا هل يمكن للحوار في هذه الحالة بت النزاع؟ موجه الى الدكتور ساسين، اما الملاحظة الثانية فهي على ما اورده الحسيني عن علاقة القانون والسيادة في ظل العولمة؟".

ورد الحسيني انا اتحدث عـن الحـوار طلبـا للـرأي الصـائب وطلـب الحـل المناسـب للمشكلات وليس عن الحقيقة، وبالنسبة الى انواع الحـوار هنـاك نـوع يسـمى حـوار ووهدفه تحويل المسائل والمشكلات الى قضـايا عالقـة". ورأى أن "المطلـوب مـن اللبنانيين الحصول على الحد الاقصى من السيادة التي يمكن ان يحصلوا عليها".

ورد ساسين، معتبرا انه يجب "التمييز بين العقل الاسـتراتيجي والعقـل التواصـلي"، وراى انه "لا يمكن القضاء على الخلافات والاختلافات انما توحيد ما هو مختلـف دون التصويب على الاختلاف".

وطرح **جلبير ضومط** عما اذا كان الحوار وسيلة ام غايـة؟ معتـبرا ان الحـوار مـؤذ للمؤسسات والقانون والعلاقات الاجتماعية".

وشدد الوزير السابق **طلال الساحلي** على انه لم تتـم مناقشـة فـن الحـوار بقـدر مناقشة ما هية الحوار وكيفيته، طارحا اشكالية الحوار بين القوي والضعيف والعاقل والجاهل وكيف يمكن التاثير عليهما للوصول الـى نتيجـة؟". ورد الحسـيني بالاشـارة الى ان "مـا يحصـل اليـوم ان الحـوار يجـري دون الوصـول الـى نتيجـة وهـو مجـرد مساومات بين اطراف معينة".

وطرح الصحافي والناشط المدني **حبيب معلوف** سـؤالا حـول المـداورة والكـذب في الحوارفي حين ان السؤال هو سؤال الهوية. كما طرح الدكتور **ملحم شـاوول** مجموعة اسئلة على تأثير الفلاسفة وتغلغلهم في اللاوعي وتحول الحوار الـذي كـان وسيلة الى موقع فلسفي، سائلا عن جدوى الحوار في ظل البنادق؟.

وسأل الناشط المدني **رياض عيسى** عن مقومات الحوار وتكافؤ الفرص وسلبيات ونماذج الحوار السلطوي وكيفية تجاوزه، في حيـن راى **بيـار خـوري** ان انجـاح أي حوار يجب ان لا يستند الى المصالح. واعتبر **احمد حسـان** انـه يجـب التمييـز بيـن نوعين من الحوار الحوار القائم في المؤسسات والحـوار الموجـود خارجهـا. وطـرح **محمد الخليل** سؤالا حول حوار الحضارات كبـديل عـن صـدام الحضـارات بـالحوار بين الامم.

الجلسة الثانية: الحوار في المؤسسات الدستورية اللبنانية

خصصت الجلسة الثانية من اعمال المـؤتمر للبحـث فـي "الحـوار فـي المؤسسـات الدستورية" اذارها مدير عام شركة "آراء" للبحوث والاستشارات **طارق عمار.**

في البداية، تحدث النائب واستاذ العلوم السياسية في الجامعة الاميركية في بيروت **فريد الخازن** عن "الحوار في مجلس النواب"، مشيرا الى انـه "غالبـا مـا نسـتنجد بـالحوار فـي زمـن الازمـات، وهـذا غيـر مسـتغرب فـي لبنـان او فـي دول اخـرى، فالنزاعات تحرك الحوار وان لم تضمن نتائجه".

واوضح ان "الحوار اللبناني الرسمي الاول جاء بعد اندلاع الحرب باشهر قليلـة فـي ايلول 1975 ولم يكن متوقعا ان يضع حدا للنـزاع الـدائر، بـل كـان محطـة مرتبطـة بتحولاته", مشيرا الى ان "لجنة الحوار الـوطني" تشـكلت باشـراف وزيـر الخارجيـة

السوري عبد الحليم خدام وتطرقت خلال شهرين الى جوانب الازمة وادى فشلها الى تعميق الهوة بين المتحاورين وهم المتحاربون على جبهات القتال". وذكر بالحوارات غير المعلنة مع الاطراف المعنية في لبنان والخارج في الثمانينات.

وقال انه "في مرحلة ما بعد الحرب غاب الحوار ومعه القرار في المسائل الاساسية المرتبطة بالدولة ومؤسساتها وباتت بيروت عاصمة ادارية تابعة لدمشق". وقال ان "الحوار الوطني في 2006 والذي دعا اليه الرئيس نبيه بري بعدما تعطلت لغة الكلام بين اصحاب القرار بجولاته الثلاث جولتا 2006 والجولة الاخيرة في ظل الشغور الرئاسي عكس واقع البلاد كما هو: ارادة القوى السياسية تجنب الفتنة وحوار يعي المشاركون فيه انه بدل عن ضائع".

وشدد على ان "الحوار الوطني لن يكون بديلا عن الدولة ومؤسساتها، فالحوار قائم في مجلس النواب في اللجان النيابية وخارجها الا ان التوافق مفقود والمسافة الفاصلة بين القوى السياسية لم تعد كبيرة بالنسبة الى قانون الانتخاب على الرغم التباينات التي لا نقلل من اهميتها"، مشددا على ان "الحوار وسيلة تواصل وتلاقي بدل القطيعة الكاملة وسجالات المتاريس الاعلامية وهو ايضا متنفس لا بد منه في زمن الهوة المتزايدة بين الركود السياسي والحراك الشعبي".

ثم تحدث الوزير السابق **زياد بارود** في ورقته عن "الحوار في مجلس الوزراء"، الذي استهل الكلام بالقول: "هو ليس من الفنون الجميلة بل ربما من تلك القتالية التي تنسحب اتفاقا بعد عراك، فن الحوار في مجلس الوزراء حيث التفنن في الكلام والمواقف يختصر او يكاد الحياة السايسية في البلد"، سائلا: "هل ثمة حوار فعلا حول طاولة الحكومة؟ من يحاور من؟ ما ادبياته؟ ما آلياته؟ وما هي نتائجه؟".

واوضح ان "مجلس الوزراء منذ وثيقة الطائف تحول الى الضابط الاول للحركة السياسية الحكومية الادارية والمالية والامنية وهو المكان الذي يرتفع فيه منسوب التوتر اقصاه". واشار الى انه "انطلاقا من امساك مجلس الوزراء بكم هائل من الصلاحيات فان الحوار ضمنه يغدو ضرورة وليس تفصيلا".

وراى انه "نتيجة التركيبة الدستورية المستحدثة منذ اتفاق الطائف بات مجلس الوزراء شبه مرآة لتكوين مجلس النواب وان لم يكن كذلك كان عاكسا للتركيبة السياسية بمعظمها "، مشيرا الى ان المناقشات داخله تتناول ما لم يتم الاتفاق عليه قبل الجلسة أي البنود التي لم تنضج تفاهمات حولها بعد لذلك يمر بند هام احيانا من غير نقاش حوله ويقر في ثوان لان حوارا ما حصل خارج قاعة مجلس الوزراء وافضى الى اتفاق وقد يستغرق بند اقل اهمية حيزا من المناقشات الحوارية انا لعلة عدم التوافق المسبق واما لضرب طابة اخرى في مرمى اخر بصورة اعتراضية". ولفت الى رئيس المجلس يدير الحوار حيث اختيار المواضيع وادراجها او عدم ادراجها يسهم الى حد كبير في تحديد وجهة الجلسة ومنسوب التشنج او الاختلاف".

وتناول اليات الحوار في مجلس الوزراء، لافتا ان هذا الحوار "يسلك مسالك الفوضى اللبنانية المعهودة لا تفهم احيانا ان كنت من غير المحظيين بالوصول الى

المعلومة ما الغابة التي تخبئها الشجرة"، معتبرا ان "المناقشة من خارج جدول الاعمال لا قواعد لها ولا مسالك معروفة هو احيانا الحوار للحوار لا اكثر".

وخلص بارود الى انه "في غياب رئيس حكم يضبط ايقاع الحوار في مجلس الوزراء يستمر حوار او ربما تستمر حوارات في امكنة اخرى ويستمر مجلس الوزراء برأيي مساحة دستورية حوارية مميزة لا تلغي دور مجلس النواب الحواري ولا تلغي تحاورا اوسع اطارا من المفترض ان يشمل مكونات البلد جميعا".

بعد ذلك، تحدث القاضي **نبيل صاري** مستشار في محكمة التمييز، عن "الحوار في القضاء"، فقال: "القضاء لديه سر المذاكرة واذا كان هناك من حوار في القضاء فيجب ان يكون حوارا سريا والقضاء لا يحاور فهو يحكم، لذلك لا بد من الحديث ليس عن الحوار في القضاء وانما الحوار من اجل القضاء".

واطلق صرخة حوار لاجل القضاء، مؤكدا ان ليس هناك حوارا خارج الدستور وطالما ان الحوار لايتم عبر المؤسسات الدستورية فليس هناك حوار، فالحوار الذي يتم بين امراء الطوائف ليس حوارا بل محاولة لتبريد الاجواء وتوزيع الحصص وللانقضاض على ما تبقى من هذا البلد".

وراى ان القضاء ليس جزيرة معزوله ووضعه انعكاس لوضع البلد وحينما يكون مجلس القضاء 7 او 8 اعضاء يتبعون السلطة السياسية بحكم تعيينهم وفق الانتماء الطائفي وينتخب اثنين فقط منه فكيف يمكن ان يكون هذا المجلس مع انه في امتحانات القضاء يؤخذ من ينجح وليس وفق الانتماء الطائفي ولكن فيما من اصغر موقع الى اكبر موقع في القضاء يكون موزع على اساس طائفي".

ودعا الى "انقاذ ما تبقى من القضاء فهناك احباط لانه منذ العام 2010 لم تجر اية تشكيلات قضائية وكله تاليف وفي اخر تشكيلية ارسلها صحافي على الواتس اب قبل ان تقر، حيث جرى اللف على كل سياسي وسئل من تريد في مجلس القضاء واحد السياسيين اعترض فقيل له نرضيك". وتحدث عن الفساد في القضاء، مؤكدا ان "الحوار يجب ان يكون من اجل القضاء"، مطالبا بعدم التدخل بعمل القضاء، ورفض التسويات الطائفية فيه.

نقاش

طرح عمار سؤالا على الخازن حول كلامه عن ضرورة الحوار وان كان حوار طرشان مشيرا الى قول الوزير بارود عن اتخاذ قرارات كبرى في المجلس سريعا اذا كان الاتفاق حولها تم خارجه والقاضي صاري تحدث عن حوار الطوائف لتبريد النفوس قبل الحصص، معتبرا ان هناك نظرتين مختلفتين في طرحه الايجابي عن الحوار، فرد الخازن ان القاضي صاري تحدث عن موضوع دقيق وانا اطلب منه ان يقدم اقتراحات عملية لكي يستقل القضاء عن السياسة والسياسيين، معتبرا ان القضاء في لبنان اليوم تابع والمطلوب ابعاده عن السياسة، وانا مستعد لتبني مقترحات عملية للسير باتجاه قضاء ابعد ما يكون عن التاثير السياسي.

واوضح ان لبنان قبل العام 1975 كان لديه قضاء مقبول وكان مفصولا الى حد ما ومن هنا ارى ان تامين مهمة استقلالية القضاء ليست مستحيلة". واكد ان الحوار مفيد لتبريد الاجواء ولو لم يؤد الى حلول لان عناصر النزاع الموجودة في المنطقة موجودة في لبنان والعالم غير مكترث بنا".

ولفت **بيار خوري** الى ان ما فهمه من مداخلة الخازن ان الحوار داخل مجلس النواب حوار معدوم وخارجه حوار منتج منتقدا عن ممارسة النواب لواجبهم في انتخاب رئيس للجمهورية.

اما الوزير **طلال الساحلي** فشدد على ضرورة الحوار واهمية عدم وقوف احد ضده. اما رئيسة المجلس النسائي اللبناني **اقبال دوغان** فشددت على ضرورة برمجة السلطة والاتيان بالكفاءات الى المؤسسات وليس بالموالين". وطرح النقابي **اديب ابو حبيب** مسالة تعطيل المجلس الاقتصادي ـــ الاجتماعي.

وفي رده شدد صاري على اهمية دور التفتيش المركزي، اما الخازن فاعتبر ان دور مجلس النواب التشريعي مرتبط بالوضع السياسي المازوم، معتبرا ان لبنان لم يتعاف من الحرب، في حين قال ركز بارود على الانفصام بالشخصية السياسية اللبنانية والظاهرة بايجاد مؤسسات غير رسمية رديفة مثل هيئة الحوار.

الجلسة الثالثة: الحوار في المجتمع

عنوان الجلسة الاخيرة في اليوم الاول للمؤتمر كان "الحوار في المجتمع"، ادارتها الناشطة السياسية والرسامة ندى صحناوي.

وقدمت الباحثة في شؤون المرأة والجندر والاستاذة في الجامعة اللبنانية عزة بيضون ورقة عن "العنف ضد النساء والحوار في الاسرة اللبنانية"، فأشارت الى انه "في الاسر التي يشهد افرادها عنفا يصعب ان يستوي التخاطب العائلي حوارا"، معتبرة ان "ممارسة العنف بينة على تراجع فسحة الحوار بين افراد الاسرة وان اعتماد العنف اسلوبا راجحا للتحاطب العائلي اذكاء متصاعد لصعوبة الحوار".

وبينت كيف ان العنف الاسري والعنف ضد النساء تحديدا يكون مانعا للحوار بين افراد الاسرة"، مستعرضة نتائج ابحاث حول العنف الاسري اظهرت غياب الحوار بين الطرفين الاساسيين في الاسر المعنفة أي الزوج والزوجة، مشيرة الى ان "من يصغي الى روايات المعنفيين ويقارنها بروايات ضحاياهم من النساء لا يفوته ان الفئتين تعيشان في زمنيين مختلفين، فالنساء يعشن العصر الراهن ويرغبن بالتمتع بامتيازاته والرجال متشبثين بالزمن الجميل وفق تخييلاتهم يسوده الانقسام الحاد في الادوار الجندرية".

واشارت الى ان "الاسرة اللبنانية يصرف الثنائي فيها عشر ساعات اسبوعيا للتخاطب في ما بينهما عن شؤون العائلة والاولاد وفض النزاعات الاسرية"، مشددة على ان "التباعد بين الرجال والنساء في عيشهم الاسري ينتج الخلاف حول الحلول الآيلة الى مكافحته".

والمحت الى انه "في مسار الخطاب النسوي تبين ان التخاطب العائلي لا يسعه ان يكون حوارا في ظل قوانين واعراف تمييزية"، معتبرة ان "الحوار في الاسرة يلزمه اطار تشريعي مساواتي يوفر امكان تحقيقه فلا يمكن التعويل على قيام الطرف ذي الامتيازات بالتخلي عن امتيازاته".

وخلصت الى التاكيد بأن "الحركة النسوية خطت خطوات واسعة في جعل المجتمع اللبناني عارفا بوجود العنف المانع لقيام حوار بين افراد الاسرة، لكن الحوار في اطار اسرنا محتاج الى اكثر من ذلك، فنحن محتاجون الى نزع مسوغات ذلك العنف والى احقاق العدالة الجندرية في الفضاء الاسري، والى استبدال القوانين الاسرية المذهبية بقانون مدني يستجيب لتغير طبيعة الاسر ولتغير احوال افرادها".

ثم عرضت مديرة المركز المهني للوساطة والاستاذة الجامعية **جوهنا بورجيلي** لموضوعة "الحوار في الجامعات"، فاشارت الى ملاحظتها الى ان الاهل عندما نكون صغارا يعلموننا الاكل والكلام واشياء اخرى ولا يعلموننا ان نصغي، فن الاصغاء لبعضنا البعض ولانفسنا غير موجود"، متسائلة "كيف يمكن للانسان بناء علاقات صداقة بناءة فيما نحن عاجزين عن بناء جسر صادق مع ذواتنا؟". وشددت على اهمية الوساطة في الحوار لانجاز حل للنزاعات، معتبرة ان "الحوار وسيلة بديلة للنزاع واسلوب يوصل للتسوية اذا وجد وسيط ثالث حيادي واذا تامنت سرية الحوارات الت يتسمح لحل مرض في اطار أي عملية حوار بين اطراف متنازعة".

واستعرضت التجربة التي اشرفت عليها في الجامعة للحوار بين 400 شاب وشابة من طلاب الجامعات وموقفهم من الاخر وكيفية تقريب وجهات النظر والاستماع لما يطرح، مشيرة الى اهمية التواصل الحقيقي ودور الوسطاء في اعادة الحوار الى سكته. واشارت الى اهمية العمل على تقريب الرؤى بين هؤلاء الطلاب عبر افراغ مشاعرهم والمشاركة مع الاخرين، مشددة على ضرورة التواصل والتشارك في القيم المختلفة وهذا ما حصل من خلال حوار الطلاب حيث تم اخذهم ف ي رحلة النضوج في الحياة العملية والمهنية عبر توعيتهم على انتهاج الحوار وسلية للتفاهم والتقارب". واعتبرت ان "هناك ضرورة دائمة لمساحة حيادية حيث المساولة في التعامل والتعاطيدون احكام مباشرة بل بحوار صادق وصريح"، لافتة ايضا الى اهمية الوساطة "فهي لغة عالمية وحدوية تسمح بالارتقاء فوق المواقف الطائفية لنشر السلام في النفوس".

ثم تناول مدير مركز "بيروت للابحاث والابتكار" **حسان غريزي** موضوع "الحوار في الوسط الثقافي" حيث تناول تفصيلا تجربة الحوار اللبناني في سويسرا، مذكرا في البداية باحتدام الصراع في العام 2006 بين الفرقاء اللبنانيين، وانقطاع التواصل بين الفرقاء اللبنانيين مما تسبب بمزيد من الشلل في السياسات الحكومية وكانت النزاعات تنحو اكثر من مرة الى مواجهات عنيفة. ولفت الى انه في هذه الاجواء التي تنذر باندلاع حرب اهلية مجددا قامت الجمعية السويسرية للحوار الاوروبي ـــ الاسلامي بدعوة شخصيات الى التحاور في سويسرا، مشيرا الى هدف الحوارات كان اعادة التواصل بين جميع الفرقاء اللبنانيين عبر حوارات هادئة وصريحة والمساهمة الفعلية بصنع ادوات تسمح للبنانيين بصنع تفاعل حضاري

باطار دولة عادلة وقادرة من خلال طرح حلول مختلفة للازمة ووضع افكار خلاقة غير ملزمة توضع بين ايدي الحل والربط".

واستعرض مسار الحوار في العام 2007 حيث طرحت مجموعة من الاسئلة هل يستطيع اللبنانيون بناء دولة مدنية تؤمن ضمانات العيش المشترك وما هو شكل النظام المطلوب لهذه الدولة وهل يستطيع لبنان ان يكون دولة مستقلة وطلب الى المشاركين الاجابة الخطية قبل بدء المناقشة وشكل ذلك الامر مناسبة للتعارف بين المشاركين بالحوار وطرحت مواضيع عدة حول طبيعية الازمة في بعديها الداخلي والخارجي. واشار الى كسر الجليد في هذا اللقاء بين المتحاورين، مشيرا الى الاهتمام في المناقشات انصب على ضرورة اصلاح النظام السياسي اللبناني اضافة الى العلاقات اللبنانية ـــ السورية وسلاح المقاومة وتطبيق الطائف والديموقراطية التوافقية. ولفت الى انه تم التشديد على ضرورة العيش المشترك والالتزام بالدستور اللبناني واتفاق الطائف كاطار لتطوير النظام السياسي وبقيت مواضيع قيد الاختلاف اهمها مفهوم السيادة والسياسات الخارجية والتعامل مع الخطر الاسرائيلي. ولاحظ ان احداث 7 ايار زادت تعقيد الامور بين المتحاورين الذي انتج لقاء الدوحة وطرح معاودة الحوار الصف الثاني بغية تامين شبكة امان قبل انطلاقة الحوار الوطني في بعبدا.

وشدد على ان "النجاح الفعلي للحوار مرتبط بقرار سياسي وارادة الفئة الحاكمة والتي لم تتوفر حتى يومنا هذا لا بل اننا ما زلنا نعيد انتاج نفسنا ونفس الخطاب والمهاترات السياسية منذ ذلك الحين ولغاية الان".

ثم استعرض الناشط المدني في البيئة وحقوق الانسان رئيس جمعية ديموقراطية الانتخابات **عدنان ملكي** "الحوار بين المجتمع المدني والسلطات السياسية".

فعرف المجتمع المدني بكونه يشمل كل الهيئات غير العسكرية مثل الاحزاب السياسية والمؤسسات الدينية والهيئات الاقتصادية ونقابات المهن الحرة والنقابات العمالية والجمعيات الاهلية"، وعدد العوامل التي تحكم العلاقات ما بين الهيئات المدنية وهيئات السلطة السياسية ومنها المنافسة على السيطرة والانا وما يترتب عنها وعدم الاقرار بالمساواة وعدم وجود ارادة للتعاون وتصارع الاحزاب السياسية للسيطرة على البرلمان ومجلس الوزراء والنقابات كما تحاول الجمعيات والناشطين المدنيين بالرغم من الامكانيات المتواضعة السيطرة على المجتمع المدني والسلطة السياسية حيث تصل المنافسة الى حد الالغاء بين كل مكون من هذه المكونات للاخر".

واعتبر ان "هذه المنافسة والانا الشرسة ادت الى تشويه المعنى الحقيقي للحوار والى التفاوض على تقاسم الغنائم والمصالح بين المتحاورين والتنافر في المواضيع الاخرى". واشار الى المناورة التي تجري في الحوار على اساس الاهمية المعنوية والاخلاقية للحوار بحد ذاته من دون التوصل الى أي نتيجة، بل التقدم للراي العام بان هذه الجهة او تلك من المشاركين بالحوار تتحمل مسؤولية تعطيله". ولفت الى عدم وجود "نتائج للحوار وعدم الالتزام بمقرراته اذا ما توصل الى نتائج"، مستنتجا

بان "لا عجب في ان تكون قاعدة التحاور في لبنان بين الخصوم قائمة على عدم الثقة".

واستعرض تجارب الحوار بين المجتمع المدني والسلطة في مواضيع متعلقة بالنفايات الكيماوية منذ منتصف التسعينات وحملة "بلدي بلدتي بلديتي" التي ادت الى حصول الانتخابات البلدية لاول مرة بعد الحرب اضافة الى حملة تحريج لبنان ورفض شفط الرمول وعمل الكسارات والاصلاح الانتخابي واعتماد النسبية.

نقاش

في النقاش انتقد **طلال الحسيني** تعريف المجتمع المدني بانه هو كل ما هو غير عسكري، سائلا شرارة عن تهرب الجمعيات النسائية من تأييد مشروع نظام موحد للاحوال الشخصية. وانتقد رئيس المجلس النيابي لعدم الوفاء بوعودة في اعتماد النسبية في قانون الانتخابات. واعتبر الخطأ في تجربة حوار سويسرا هو عدم الواقعية، مشيرا الى انسحابه منها.

وردت شرارة عدم التحرك الى انجار قانون موحد للاحوال الشخصية هو ان المجلس النسائي اللبناني الذي يضم اكثرية الجمعيات النسائية في لبنان لا ترغب بذلك كونها تمثل حركات دينية وتقليدية ولا تطرح هذا الموضوع مثل الجمعيات اخرى هي اقلية اصطدمت خلال عملها بهذه الجمعيات عندما بدأت تنشط لاقرار قانون مدني موحد للاحوال الشخصية. وشددت على اهمية التوافق الجمعيات لاقرار هذا الموضوع.

واوضحت رئيسة المجلس النسائي اللبناني **اقبال دوغان** ان الجيل الجديد من الفتيات يطالب بقانون مدني للاحوال الشخصية ونحن سنطرحه من جديد ومن لا يعجب به من الجمعيات الدينية لتخرج من عضوية المجلس". وعقب الحسيني باستعداد المركز لعقد لقاء مع الجمعيات النسائية المستعدة لطرح هذا الموضوع.

اليوم الثاني للمؤتمر: الاربعاء 19 تشرين الاول 2016

الجلسة الرابعة: الحوار في وسائل الاعلام

في اليوم الثاني للمؤتمر عقدت جلسة رابعة، عن "الحوار في الاعلام"، ادارها استاذ الفلسفة **فارس ساسين**، وتحدث فيها المحامي وعضو نقابات المحامين في بيروت وباريس **مروان صقر**، الذي شرح الأطر القانونية للحوار في وسائل الإعلام، "التي تشهد تغيّرا لم يسبق له مثيل وهو الغزو الافتراضي للإعلام والتواصل بشكل عام، والذي اصبح يشكل هوية جديدة لوسائل الإعلام".

وقال: "في مراجعة تاريخية للتشريع اللبناني المتعلق بالإعلام ووسائل التعبير، نرى أن النزعة القانونية كانت غالبا تميل للحد ما أمكن لحرية التعبير خلافا للمبادئ الدستورية ومبادئ القانون الدولي التي نص عليها القانون اللبناني والدستور، والتزمت بها الدولة اللبنانية من خلال المعاهدات التي أبرمتها. ولكن هناك بعض الفسحات التي تتمتع بها الصحافة ودور النشر ووسائل التعبير في لبنان نتيجة لعدة عوامل منها العمل المستمر لتعديل القوانين وتوسيع رقعة الممارسة الحرة التي ينص عليها القانون اللبناني، وجرأة الصحافيين الذين كانوا يتشبثون بممارسة حرية التعبير". واوضح: "تطورت حرية التعبير مع تطور الممارسات الإدارية والسياسية والقضائية في بعض الأحيان. ويجب الاعتراف بأن تركيبة النظام اللبناني القائم على المحاصصة على الرغم من مساوئها العديدة ساعدت بشكل غير مباشر على المحافظة على بعض مساحات من الحرية وإن تحولت في بعض الأحيان إلى فوضى".

وراى صقر أن "حرية التعبير تبقى الضمانة الوحيدة للحوار في وسائل الإعلام وتكون هذه الضمانة بتعديل الأطر القانونية والإجراءات الرقابية والجزائية المجحفة السابقة الذكر، عبر اتباع استراتيجية تضمن تطبيق قانون شامل يتعاطى مع وسائل الاعلام ومسألة الانتاج الفكري بشكل عام يتضمن إلغاء نظام الترخيص المسبق، ورفع صلاحية الرقابة المسبقة واللاحقة من دوائر الأمن العام والإدارات الأخرى، مع انضمام لبنان لعدد من المواثيق الدولية التي لم ينضم إليها بعد".

وعن الحوار عملياً في وسائل الإعلام اللبناني، تحدث الصحافي **رفيق خوري**، حيث لفت الى أن "واحدة من المهام الأساسية الثلاث لوسائل الاعلام أن تكون بابا للحوار، الذي هو دينامية الحياة السياسية و"لا ديمقراطية من دون حوار". ويحتاج الإعلام ليكون منتدى للحوار لشرطين: أن يلعب مهمته الأولى بإخبار الناس بما حصل ولماذا، ومراقبة السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) بوصفه السلطة الرابعة لتكون صحافة تضمن التطور المطلوب. إضافة لحيوية المجتمع المدني وقابليته للحوار. "فلا حوار من دون حرية تعبير عن الأفكار مهما كانت متجاوزة للمألوف، ولا شيء يبرر حرية التعبير إلا حرية التغيير ليكون الحوار مدماكا على طريق التطور والتغيير وليس تكراراً وحسب".

وراى ان "الواقع في لبنان فمغاير لذلك تماما، ووسائل الإعلام في قسم كبير منها مرتبطة بأحزاب وتيارات أو دول تلعب دور أدوات السجال في صراع المحاور الاقليمية والدولية، وتبقى أسيرة التمويل. وبعضها ما يمارس ثقافة الابتذال أي إغراق الحقيقة بأكبر كمية من المعلومات التافهة التي لا صلة لها بالموضوع ما يحول دون الوصول للحوار الجدي في وسائل الإعلام اللبنانية. ووصلنا اليوم للوسائل الالكترونية التي أثبتت أن المجتمع مجتمع سجال لا مجتمع حوار. فـ"المجتمع السياسي وإن ذهب للحوار فهو يحاول إما عن طريقة المناظرة ليرضي جمهوره وإما على طريقة المفاوضة للربح. والمجتمع المدني الذي يؤمن بالحوار ليس له موقع على طاولة الحوار وكلما نزل الى الشارع لإسماع صوته احتجاجا على سياسات سيئة ضد مصالح الناس التقى المتخاصمون في السياسة على

تهميش دوره". وبالتالي المجتمع الأهلي يتلقى يومياً من وسائل الإعلام دروسا في التعصب والتشنج والخرافات والابتعاد عن قبول الآخر. فـ"الحوار فن وعلم وبديهيات".

ثم عرض **طارق عمار** مدير عام شركة آراء للبحوث والاستشارات "أرقاماً حول البرامج السياسية على وسائل الإعلام المرئي والمسموع. فـ 23 برنامجا حواريا على 8 محطات لبنانية عرضت 2,638 حلقة من دون الإعادة، أي بما يُقدر بـ 2944:25:13 ساعة من دون الإعادة. وتحتل قناة المنار العدد الأكبر من عدد البرامج الحوارية السياسية (6 برامج). وتحتل هذه البرامج نسبة 15 في المئة من أوقات الذروة، وهي نسبة جديدة يفترض أن تفتح المجال للحوار والمتحاورين. ومعدل نسب المشاهدة تتراوح بين 181 ألف لبناني . والملاحظ أن القنوات المتحررة من ملك سياسي مباشر لديها 5 إلى 6 أضعاف نسب مشاهدة لبرامجها الحوارية أكثر من القنوات المملوكة سياسياً، ما يدل على أن المشاهد يبحث عن حوار جدي بدل عرض الأفكار والعضلات".

واوضح ان "ضيوف البرامج الحوارية فهم 51 في المئة سياسيون، 1 في المئة فقط من الضيوف هم من المجتمع المدني، 2 في المئة هم من رجال الدين، 9 في المئة هم محللون سياسيون ومحللون صحافيون، و13 في المئة خبراء. علماً أن البرامج الحوارية هذه لا تبلور الحوار الجدي ولا يتشارك فيها أصحاب الاختصاص بقدر ما هي منصة للسياسي لعرض أفكاره، وحتى الخبراء إلى حد ما معظمهم أجراء يتخذون من أنفسهم محامي دفاع عن الحزب الفلاني أو السياسي الفلاني. ما يعني أن مساحة الحوار تضيق وتضيق وتضيق في البرامج الحوارية على القنوات اللبنانية. ورأى ان "ما يلزم البرامج تلك لتكون حوارية هو صيغة معينة للبرنامج والضيف والمضيف، والالتزام بمعايير منها الوقت".

نقاش

في النقاش سأل استاذ الجامعة الاميركية **ساري حنفي** عن قلة اعداد الشخصيات الاكاديمية التي تنشر في الصحافة اللبنانية وقلة عدد مقالاتها اي غياب اصحاب الراي. ورد عمار بان الصحافة المكتوبة تعاني ولا تنشر استطلاعات راي الا فيما ندر، على عكس الصحف الاجنبية.

كما قدم **اخيم فوخت** مداخلة سائلا عن دور الاعلام في حماية التعدد والتنوع في لبنان.

وذكر خوري بان لا حوارات اليوم تجري في اروقة الصحف كما كان سابقا اي غياب اجتماعات التحرير والحوارات حول المواضيع والقضايا التي تطرح لان كل شيء ياتي من فوق وهيئات التحرير لا تمارس دورها، على عكس ما كان عليه الوضع سابقا اذ كانت الصحافة اللبنانية منتشرة وعلاقتها بالسياسيين ورجال الدين ليست كما عليه اليوم من تدخلات تفرض امرا واقعا عليها ولم تعد الصحافة رسالة.

واعتبر **ابراهيم عمار** من شركة اراء بانه في لبنان تاريخيا لا يوجد ثقافة حـوار ولا تقاليد للحوار معتبرا ان الحوار يحتاج الى مقومات فكرية والى برامج. واشار **طلال الحسيني** الى مسالة التمويل غير المشروع لوسائل الاعلام. فرد عليـه صـقر بـان هناك نصوص قانونية موجودة المطلوب تطبيقها لتحديد عملية التمويل.

الجلسة الخامسة: الحوار في مستوى الفئات الاجتماعية ـــــ الاقتصادية

ثم عقدت الجلسة الخامسة وتناولت موضوع الحوار في مستوى الفئات الاجتماعية ـ الإقتصادية أدارها مدير مركز بيروت للابحـاث والإبتكـار **حسان غزيـري** وتحـدث فيها وزير الشؤون الاجتماعية **رشيد درباس**، الذي رأى في مداخلته أن "الحوارات السياسية منذ دولة الاستقلال كانت في حقيقتها مجـرد سـجالات، كـل يسـتمع فيهـا الى نفسه ويطرب لما يقول وكل حزب فرح بمـا لـديهم فرحـون". وشـدد علـى ان "السجال ليس حوارا ولا التلاسن ولا التشاتم طبعا ولا التنابـذ بالالقـاب فـذلكم املاء للفراغـات الهوائيـة بموجـات صـوتية واسـتهلاك للـوقت الضـائع". وراى ان "الحـوار السياسي بمعناه المشار اليه في المؤتمر يتطلب شروطا كي يكون حرثا فـي حقـل لا في بحر". وحدد الشروط بالاتي: ان يكون المتحاورون من اهل الحل والعقـد وان يتمتعوا بحرية الاتفاق وان يكونوا قد اعدوا انفسـهم مسـبقا لالقـاء بعـض حمـولاتهم الفكرية والحزبية والمصلحية وان يكون نصب اعينهم الوصول الى تسوية او التمهيـد للوصول الى تسوية". وراى ان "الحوارات السياسية منـذ الاسـتقلال كـانت جميعهـا عقيمة لان ايا من الشروط البديهية غير متوفرة للمتحاورين الافتراضيين".

ثم تحـدث نيابـة عـن رئيـس المجلـس الاقتصـادي ـــ الاجتمـاعي روجيـة نسـناس، المستشار الاقتصادي في المجلس وفي غرفـة التجـارة والصـناعة **روجيه خيـاط**، عن "الحوار من زاوية المجلس الاقتصادي ـــ الاجتماعي"، الذي راى ان "المجلـس مسـاحة حـوار مجتمعـي ومختـبر لتناقـح الافكـار والمواقـف واطـار للمناقشـات الاستشرافية واستباقية لعدد من القضايا الاستراتيجية والمصيرية".

واستعرض تاريخ انشاء المجلس الذي كان احدى مقررات اتفـاق الطـائف، ومـارس عمله 3 سنوات ولم يعد تعيين الهيئة العامه له في العام 2003 وحـتى 2015 حـتى رشح اعضاء المجتمـع المـدني اعضـاء الا انـه لـم يتخـذ قـرار. واشـار الـى ان "مـن انجازات المجلس مشروع التقاعد ودمج المؤسسات الصناعية وتسهيل الخروج مـن حالة الكساد والتعليم".

وعن "الحوار من زاوية قانونية"، تحدث المحامي والاسـتاذ فـي كليـة الحقـوق **عبد السلام شعيب** في الجلسة، فركز على ضـرورة "إدخـال الحـوار الإجتمـاعي فـي التشـريعات الوطنيـة"، معتـبرا ايـاه "وسـيلة حـرة وديـة ومباشـرة تعنـي التفـاوض الاجتماعي الـذي يجـري بيـن اصـحاب العمـل ممثلـي راس المـال ونقابـات العمـال ممثلي طرفي الانتاج في بيئة العمل".

وتناول تكوين المفهوم القـانوني للحـوار الاجتمـاعي والاقتصـادي ومـن ثـم المعـايير الدولية والوطنية التي ترعى هذا المفهوم وادواته واليـاته كمـا تحـدث وضـع الحـوار

الاجتماعي والاقتصادي في القانون اللبناني. وركز على اتفاقية منظمة العمل العربية التي ورد فيها ان المفاوضة الجماعية هي الوسيلة الفعالة لانشاء علاقات العمل على اسس عادلة". واعتبر ان الحوار الاجتماعي يقوم على نقابات قوية لاصحاب العمل والعمال وفي دولة ديموقراطية تحترم حقوق الانسان والحريات وتلتزم بالقانون كما تحتاج الى نضج ثقافي ووعي وطني"، معتبرا ان "الحوار لا ينجح في دولة سلطتها متسلطة وشعبها غير واع ومتخلف".

وخلص الى انه "في لبنان ازمة بل في محنة وان المهم ان نحافظ على ما تبقى من مؤسسات وقوانين تكرس الحوار الاجتماعي وتحافظ عليه"، خاتما بالقول: "نتطلع الى الاجيال المقبلة والى الانسان الجديد في لبنان الذي لا يطاله الفساد والطائفية وحينذاك لعلنا نطور ما لدينا من مؤسسات وقوانين وندخل عصر العولمة والقرن الواحد والعشرين بخطى علمية واخلاقية ثابتة".

اما مدير مؤسسة "البحوث والاستشارات" **كمال حمدان**، فتحدث عن "الحوار من زاوية بحثية"، واوضح ان هناك متحاورين واجندات واطر مؤسسسية لتنظم التحاور"، واشار الى "سمات بنيوية اجتماعية تؤثر الى حد كبير في ادبيات التحاور"، وقال: "نحن في مجتمع مستوى التفارق الاقتصادي ـــ الاجتماعي ليس كبيرا نحن في مجتمع خدمات 80 % من الناتج المحلي وثلثي القوى العاملة، وهذا ضعف في التفارق لان نسبة قليلة من 4% تسيطر". واشار الى اهمية العقود الجماعية كما في اوروبا لتنظيم القطاعات العملية، مشيرا الى 92 % من المؤسسات فيها 5 عمال فقط وهناك افلاسات سنوية ومؤسسات غير نظامية".

ولفت الى غياب مركز القرار الاقتصادي وغياب الخطط الاقتصادية ورؤى الشاملة"، منتقدا الغاء وزراة التصميم لصالح مجالس الانماء الموزعة على الطوائف"، واعتبر ان لرجال السياسة مصالح تؤثر في الادارة الاقتصادية للبلاد أي "مقاطعجية". واشار الى "الاستعانة للمنظمات الدولية لتنفيذ مشاريع معينة بعد الحرب وقيل لنا ان المسالة مؤقتة ولكن نشأت مصالح بين ادراتين ادارة المؤسسة الدولية وادراة الدولة ولم تحل المشكلة". والمح الى غالبية سندات الخزينة في الدولة هي للنواب، كما اشارت "الواشنطن بوست"، منتقدا تغييب الماركسيين عن الحوار. ولفت الى كثرة الاتحادات العمالية التي اصبحت برايه اكثر من اعداد المؤسسات.

نقاش

طرح الحقوقي **ناصيف حكيم** سؤالا عن دور الشباب لشعيب الذي رد معتبرا ان البلد ليس في وارد تحقيق انجازات جديدة على المستوى الاقتصادي ـــ الاجتماعي وليس هناك احد بوارد عمل نظام للتقاعد الحماية. واعتبر **طلال الحسيني** ان شعيب زاد في وصف الحالة السيئة وهذا غير كاف.

وعقب حمدان بان "هناك امور حصلت في الاربع سنوات الاخيرة مهمة تؤشر للتغيير وتجعلني متفائل بالمستقبل عبر المجتمع المدني ونشاطه مذكرا بتحرك هيئة التنسيق النقابية والشعب يريد بالاضافة الى التحرك المدني لحل ازمة النفايات".

من جهته، الوزير درباس رد على حمدان، معتبرا ان المناخ السياسي الذي كان قائما في السبعينات اوصلنا الى الحرب والفوضى، مستغربا عدم فهم حالة تفكك الاتحاد العمالي بعد ان صارت البارودة هي صاحبة القرار. وحتى ان الاحزاب العلمانية لم تمارس النقد الذاتي على نفسها ولذلك يجب التطلع الى ما حدث لانه جرى بفعل ما مارسته ايدينا ونحن التحقنا بمفرمة لن تكون وسيلة للخلاص"، معتبرا ان الاحزاب العلمانية فرطت بالدولة وان كل الكلام هباء اذا لم تجر المطالبة بالدولة".

الجلسة السادسة: من الحوار الى التسوية والمشاركة في السلطة

وخصصت الجلسة السادسة للبحث في موضوع "الحوار الى التسويات والمشاركة في السلطة"، وقد أدارتها المساعد في الجامعة اللبنانية ــ الأميركية **تاميراس فاخوري.**

بداية، تحدث **تيودور هانف** الأستاذ في العلوم السياسية ــ جامعة فرايبورغ ــ ألمانيا عن "التعايش والحوار في المجتمعات ذات التعدد"، مشيرا الى ان استحالة النصر من فريق ضد فريق في الحرب تدفع كل الاطراف للدخول في الحوار"، مستعرضا تجارب دول اوروبية في صياغة التعايش بين افراد المجتمع المتنوع مثل بلجيكا وهولندا، معتبرا انه رغم النزاعات في هذه البلاد والتناقض الايديولوجي، فان الحياة الاجتماعية انتظمت وفق النظام"، متحدثا عن اهمية الجامعات في الاعداد لهذا التعايش بين مختلف الفئات وتوحيد الاكثرية حول الحلول الممكنة. وشدد على ان المختلفين يجي ان يقيسوا حساباتهم جيدا للمخاطر نتيجية التنابذ وكلفة الحرب فيما بعد وان ياخذوا فرصة للحوار حول الامور المختلف عليها للتوصل الى تسويات".

وعن لبنان رحب هانف "بالحوار الاستباقي الموجود حاليا والذي يساعد لاحقا على انجاز تسوية ما".

ثم تحدث الخبير في موضوع النزاع في إيرلندا الشمالية استاذ مادة النزاعات في كلية كنكز ـ بريطانيا **مايكل كور** عن "أهم الدروس المستفادة من الحوار بعد النزاع"، فاوضح انه م ن "ايرلندا وان الايرلنديين لا يمكن ان يعيشوا في مجتمع منقسم وسط شروخ بين مواطنيه، ويجب ان يتعايشوا مع بعضهم البعض مهما كانت الاختلافات بينهم". وتساءل عن "امكانية سد الثغرات من خلال الحوار لوقف الصراع"، عارضا بالتفصيل للمفاوضات التي جرت من اجل حل القضية الايرلندية بين الحكومة البريطانية والحكومة الايرلندية. ولفت الى "عدم تجاوب القادة الدينيين مع مشاريع الحل للازمة".

كما تحدث الخبير في موضوع الصراع في البوسنة أستاذ العلوم السياسية في جامعة الحكمة كريم المفتي، عن معاناة الحوار ـ الحالة السورية، مذكرا في البداية بان محادثات السلام بين البوسنة والهرسك انهارت مع انهيار يوغوسلافيا، ومشيرا الى ان تجربة الحوار للتوصل الى حل النزاع هناك صالحة لان تكون تجربة يقتدى بها لحل النزاعات وبناء الدولة عبر محادثات سلام.

وتطرق الى الازمة السورية مشيرا الى عناوين الحوار التي يمكن يحصل حول الاصلاح والمصالحة واعادة البناء الاقتصادي والمعماري والاجتماعي.

نقاش

وعلق عدد من الاساتذة الجامعيين ممن حضروا الجلسة، مشيرين الى ان هناك فرق كبير بين وجهة النظر الاجتماعية والسياسية في حل الازمات وهناك مشكلة في التشخيص، فالمشكلة الطائفية والانقسام موجودان الا ان كل المجتمعات فيها انقسامات وعلينا الاجابة متى تحل القضايا الاجتماعية.

الجلسة السابعة: من تجارب الحوار اللبناني الاساسية

في الجلسة السابعة والأخيرة تم استعراض تجارب الحوار اللبناني الأساسية وقد أدراها **طلال الحسيني** الذي قدم أيضا تقريرا حول الحوار في مناقشات حول الدستور اللبناني في ايار 1926، مستعرضا مواقف النخب اللبنانية الدينية وغير الدينية وتتضمن الاجابة عن اسئلة طرحتها لجنة الدستور. "للتعرف على بنية واقع الحوار بين اللبنانيين وسياق هذا الحوار في محطة اساسية بل تأسيسية من محطات بناء دولتهم او بالاحرى من مشروع وجودهم دولة واحدة ذات نظام معين واحدا لا هوية معينة".

ثم عقدت طاولة مستديرة جرت خلالها مقارنة بين تجارب الحوار (1926ـــ 1943 ـــ 1949) والحوار لهذا الوقت. وتحدث فيها النائب **علي فياض**، موضحا ان "هناك نوعان من الحوارات حوارات تاسيسية مثل حوار 43 وحوار الطائف الذي يراد منهما تاسيس الجمهورية او اعادة تاسيسها وهناك حوارات اخرى هدفها البحث عن حلول سياسية للازمة السياسية العاصفة التي تصيب البلاد على غرار حوار اتفاق الدوحة الذي عالج مشكلة الشغور الرئاسي وقانون الانتخاب وتاليف حكومة او حوار بعبدا الذي افضى الى رؤية مشتركة حول السلاح الفلسطيني والحقوق المدنية للشعب الفلسطيني او الحوار الوطني الراهن الذي يقوم على جدول اعمال موسع من 7 نقاط مثل الشغور الرئاسي وقانون الانتخاب وتفعيل الحكومة والمؤسسات ودعم القوى الامنية المسلحة وقانون الجنسية واللامركزية الادارية". وراى ان "السبب في انتاج الحوار يعود شلل المؤسسات وعجزها عن ان تقوم بدورها، وهي التعبير عن النظام السياسي في أي بلد كان وفي لبنان هذا لا يحدث فنلجأ الى اطر خارج المؤسسات".

وبعد استعراض لتفاصيل ما كان يجري في هذا الحوار، خلص الى "ضرورة تطبيق البنود الاساسية في اتفاق الطائف لحل قضايا عالقة مثل قانون الانتخاب". وراى ان "الحوار في لبنان لا ينتج حلولا وانما وظيفته تظهير الحلول".

ثم تحدث النائب **غسان مخيبر**، فاعتبر ان "الحوارات الحالية ليست نتيجة شلل المؤسسات وعجزها انما هي صورة للنظام الواقعي وتعري النظام الدستوري وتعيده الى ما هو نظام اوليغارشي طائفي قائم على فساد بنيوي". واستشهد بما قاله رئيس لجنة الادراة والعدل النائب روبير غانم بان "المجلس النيابي ينفذ ما يتفق عليه في طاولة الحوار". وراى ان "المؤسسة البرلمانية التي يجب ان تكون المؤسسة الام للحوار الوطني معطلة قبل تعطيل رئاسة الجمهورية". وخلص الى القول بان "الحوارات يمكن ان تقوم ولها وظائف ولكن دون ان تتعطل المؤسسات الدستورية".

وتحدث الوزير السابق **سليم الصايغ**، مشيرا في البداية الى تعريف الحوار والمصالحة، لافتا الى ان الحوار في لبنان يعني "فن العيش معا". وقارن بين حوارات الماضي والحوارات الحديثة، مشددا على "مبدأ المساواة على طاولة المفاوضات وعلى الاحتكام الى سلطة المعايير المتفق عليها مسبقا وضرورة وجود ضابط خارجي مع التاكيد على استقلالية المتحاورين". ولفت الى ان الحوارات السابقة هي حوارات "تاسيسية للوطن وانتجت دستور وميثاق وانتجت دستور الجمهورية الثانية واكدت على الميثاق". وشدد في الختام على اهمية "اختراع انسان لبنان الجديد بعقد اجتماعي مع اخيه الانساني وبالتعاون مع دولته", داعيا الى "حوار لايجاد الحكم عبر التحاور حول وظيفة رئيس الجمهورية".

وفي الختام تحدث رئيس تحرير جريدة "الأنباء" رامي الريس، سائلا "لماذا التمسك بالحوار في لبنان؟ لأن البدائل هي الحرب والعنف والإقتتال. ولماذا لا ينجح الحوار في لبنان؟ لأن الخلاف الداخلي بين اللبنانيين حول الثوابت الأساسية ومنها السياسية الخارجية يستوجب في كل مرة البحث عن رعاية إقليمية أو دولية لإنجاح الحوار (الطائف، الدوحة..)". وراى أن الرعاة الإقليميين "يغذون الإنقسام بين اللبنانيين ليعودوا لاحقاً لإلتقاط الفرصة المؤاتية لتأمين الإتفاق"، معتبرا ان اللبنانيين بدورهم يجيدون لعبة الإستقواء بالخارج على الشريك اللبناني الآخر لمراكمة فائض القوة الذي دار دورته الكاملة على كل الطوائف والمذاهب في لبنان، وأنتج خلاصات وإستنتاجات أن العنف لا يليث إلا أن يؤكد إستحالة إلغاء أي فريق للآخر سياسياً وعسكرياً ومعنوياً وإجتماعياً والدليل هو إنتفاض الطوائف المتماهية مع الأحزاب لخوض المعارك التي غالباً ما كانت توصف بـ"الوجودية" وهي ربما كانت كذلك حقاً".

نقاش

في النقاش تحدث الحسيني عن موقف المركز المدني من القضايا التي تناولها المحاضرون منتقدا الخطاب الايديولوجي، مشددا على اهمية تطبيق الدستور وتنفيذ العقوبة عند خرقه او انتهاكه.